المحاضرة الاولى: النقود.

تشغل النقود حيزا بالغ الأهمية في الاقتصاديات المعاصرة كونها تأثر على الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالتخصص في الإنتاج وخفض تكاليفه وسهولة الحسابات ورفع مستويات الاستثمار. وقد أدرك الانسان منذ القدم الأهمية الكبيرة لوجود أداة أو وساطة يمكن استعمالها في تسهيل واتمام عملية تبادل السلع والخدمات بين أفراد المجتمع.

وقد تطورت المجتمعات البشرية في استعمالها لهذه الأدوات بدءا من نظام مبادلة السلعة بسلعة أخرى بصورة مباشرة (نظام المقايضة) الى استعمال النقود السلعية، فالنقود الورقية والمصرفية وأخيرا النقود الالكترونية.

1.2 مفهوم النقود وتطورها التاريخي

للتعرف على حقيقة النقود يجب تتبع تطورها التاريخي عبر مراحلها الزمنية ثم تعريفها.

1.1.2 مراحل تطور النقود:

مرت النقود بثلاث مراحل أساسية في نشأتها وهي:

أ. **مرحلة اللامبادلة:** ترجع هذه المرحلة الى المراحل التاريخية الأولى للإنسان أين كان ينتج ما يحتاجه دون الحاجة الى تبادل ما لديه مع باقي الجماعات[1]، ونظرا لنمو الحاجات وتنوعها باستمرار لدى الانسان فلإشباعها كان لا بد من الاتصال بالمجموعات الأخرى التي تتوفر على أصناف من المنتوجات والخدمات لا تمتلكها هي، ومن هنا بدأت الحاجة الى تبادل السلع والخدمات فيما بين الجماعات المختلفة[2].

ب. **مرحلة المبادلة السلعية (المقايضة):** بتعدد الحاجات وتنوعها كان لابد من التخصيص في العمل، لان التخصيص وتقسيم العمل يرفع من مستوى الإنتاج وبالتالي يتحقق الفائض لكل جماعة، فما عليها الا اجراء تبادلات بين هذه الفوائض لمختلف السلع والخدمات، وهذا ما يسمى بالمقايضة، والتي تعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد بحاجة اليها[3]، وللمقايضة صورتان: الأولى هي صورة التبادل

---

[1] العلواني عديلة "الميسر في الاقتصاد النقدي" للطلبة الجامعيين في كليات ومعاهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014، ص12.

[2] سليمان بوفاسة "أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي" ديوان المطبوعات الجامعية 2018، ص 09.

[3] عبد القادر خليل "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 14.

المباشر حيث يتم التبادل بغرض الاستهلاك النهائي، والصورة الثانية تتمثل في التبادل غير المباشر حيث يتم تبادل سلعة معينة ليس بغرض استهلاكها وانما لمبادلتها فيما بعد بسلع استهلاكية أخرى وكلما قبل الناس هذه السلعة الوسيطة في التبادل كلما أخذت شكلا من النقود السلعية.

- **صعوبات المقايضة:** سايرت المقايضة المجتمع والندرة والتطور المعرفي والتكنولوجي، وظهرت منتوجات عديدة ارتبط انتاجها بالتخصص والتقسيم الاجتماعي للعمل، فتم التخلي عنها لأنها أعاقت التقدم، ومن أهم عيوب المقايضة نذكر[4]:

- صعوبة تحقيق ما يطلق عليه "التوافق الثنائي للرغبات" أي تلاقي رغبة البائع مع رغبة المشتري في نفس الوقت، حيث يكون كل منهما قادر على تلبية رغبة الاخر.
- عدم وجود وحدة عامة مشتركة يمكن من خلالها قياس قيم السلع والخدمات المختلفة، أي وحدة قياس. وعلى ذلك لا بد من تحديد معدل استبدال يتفق عليه كل من البائع والمشتري عن كل عملية مبادلة. وعند عدم وجود وحدة قياس مشتركة لا يمكن التعبير عن قيمة أي سلعة أو خدمة بمقدار ثابت، بل سيعبر عن قيمة كل سلعة بعدد قيم السلع والخدمات المطروحة في السوق.
- عدم وجود شيء يحظى بالقبول العام يستخدم عند تسديد المدفوعات الآجلة، فالكثير من العقود تنص على قيام أحد الطرفين بتسديد قيمة الصفقة في فترة لاحقة، وفي ظل نظام المقايضة يتم التسديد المؤجل بالسلعة، الا أن مثل هذا الاتفاق من شأنه أن يسبب:
  - **الخلاف حول تحديد نوعية السلعة أو الخدمة؛**
  - **المخاطر الكبيرة التي يمكن أن يتعرض لها كلا الطرفين المتعاقدين عند ارتفاع أو انخفاض قيم السلع المنصوص عليها في العقد خلال فترة العقد.**
  - **صعوبة تخزين السلع: الكثير من المنتجات لا يمكن تخزينها لفترة طويلة وإذا أمكن ذلك فانه يحتاج تكلفة كبيرة.**

[4] ضياء مجيد الموسوي "الاقتصاد النقدي، قواعد وأنظمة ونظريات وسياسات ومؤسسات نقدية" دار الفكر الجزائر، 1993 ص 16-17.

ج. **مرحلة المبادلة النقدية:** تطلبت الصعوبات التي تكتنفها المقايضة إيجاد معدل حسابي للقيام بعملية المقايضة لعدد من الأطراف المبادلة لعدة سلع مختلفة وتجسد ذلك في إيجاد سلعة معينة تختار في حساب قيم السلع الأخرى (أداة قياس)، ثم بعد ذلك تعدت لان تكون لهذه السلعة قيمة ذاتية يقبلها الجميع، وقابلة للتخزين والنقل وصالحة في كل وقت لان تتخذ كوسيط للمبادلة، وقد تم الاتفاق على المعادن النفيسة (الذهب والفضة) واعتمادها كوسيط للمبادلات. فاختيار السلعة كوسيط للمبادلة يستدعي أن تتوفر على الخصائص التالية:

- **أن تكون مقبولة من الجميع؛**
- **أن تكون دائمة: قابلة للبقاء دائما بصورة نسبية؛ أن تكون ثابتة في قيمتها حتى تؤدي وظائفها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة، واكتسابها الثقة من طرف الجميع.**
- **أن تكون قابلة للتجزئة؛**
- **أن تكون متماثلة في وحداتها.**

الأستاذة: د. تلمساني حنان